ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index
مجلة الأصالة

إشكالية بناء دستور دائم في ليبيا في ظل الانقسام السياسي"دراسة تحليلية نقدية"

أحمد المختار السيد كريمة*
دكتوراه في القانون العام ، المستشار القانوني بهيئة الرقابة الإدارية.
Ahmadkrema1981@gmail.com
تاريخ الارسال 2026/4/28م تاريخ القبول 2026/5/22م

The Problematic of Establishing a Permanent Constitution in Libya Amid Political Division: "A Critical Analytical Study"

Ahmad Al-Mukhtar Al-Sayed Krema
Ahmadkrema1981@gmail.com

Abstract

This study aimed to identify the problematic of establishing a permanent constitution in Libya amid political division by examining the nature of the political, legal, and institutional challenges that hinder the establishment of a permanent constitution in Libya, as well as identifying the extent of their impact on the obstruction of the constitutional process. The study also sought to determine the extent to which political division and the multiplicity of centers of power contributed to weakening constitutional legitimacy and undermining efforts to reach consensus on the draft constitution. In addition, it examined the role of social and security factors in obstructing the adoption of a permanent constitution and how these factors affected the prospects of conducting a consensual constitutional referendum. Finally, the study explored the constitutional and political mechanisms capable of overcoming these challenges and building a consensual constitution that achieves stability and establishes the rule of law in Libya. The descriptive approach was adopted due to its suitability to the objectives of the study.

The study reached the following findings:

-The constitution-building process in Libya faces deep structural challenges related to political division, the multiplicity of legitimacies, and the absence of a stable constitutional reference, which has led to a legal vacuum and weakened national decision-making unity.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY NC

-The crisis of constitutional legitimacy in Libya mainly stems from the political division and the multiplicity of centers of power after 2011, resulting in parallel legitimacies that weakened the concept of a unified state.
-Regional, tribal, and ideological divisions after 2011, in addition to the absence of national consensus regarding the form of the state, weakened the chances of constitutional consensus and hindered the establishment of a comprehensive social contract.
-Resolving the constitutional crisis in Libya requires a comprehensive approach that combines constitutional and political tools, primarily based on strengthening national dialogue and achieving comprehensive consensus among the various parties.

Keywords:
The Problematic of Establishing a Permanent Constitution – Political Division.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على إشكالية بناء دستور دائم في ليبيا في ظل الانقسام السياسي وذلك من خلال التعرف على طبيعة التحديات السياسية والقانونية والمؤسسية التي تعيق بناء دستور دائم في ليبيا، وكذلك التعرف على مدى تأثيرها على تعثر المسار الدستوري، ثم التعرف إلى أي حد أسهم الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة في إضعاف الشرعية الدستورية وإفشال جهود التوافق حول مشروع الدستور، وما دور العوامل المجتمعية والأمنية في عرقلة اعتماد دستور دائم وكيف انعكست هذه العوامل على فرص إجراء استفتاء دستوري توافقي، وأخيرا ما هي الآليات الدستورية والسياسية الكفيلة بتجاوز هذه التحديات وبناء دستور توافقي يحقق الاستقرار ويؤسس لدولة القانون في ليبيا. واتبع المنهج الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

-أن عملية بناء الدستور في ليبيا تواجه تحديات بنيوية عميقة ترتبط بالانقسام السياسي وتعدد الشرعيات وغياب مرجعية دستورية مستقرة مما أدى إلى فراغ قانوني وضعف في وحدة القرار الوطني.

-أن أزمة الشرعية الدستورية في ليبيا تعود أساسًا إلى الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة بعد 2011م مما أفرز شرعيات متوازية أضعفت مفهوم الدولة الموحدة.

-أن الانقسامات الجهوية والقبلية والأيديولوجية بعد 2011م إضافة إلى غياب الإجماع الوطني حول شكل الدولة أضعفت فرص التوافق الدستوري وأعاقت بناء عقد اجتماعي جامع..

-أن حل الأزمة الدستورية في ليبيا يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الأدوات الدستورية والسياسية تقوم أساسًا على تعزيز الحوار الوطني والتوافق الشامل بين مختلف الأطراف.

الكلمات المفتاحية: اشكالية بناء دستور الدائم- الانقسام السياسي .

المقدمة:

يُعدّ الدستور في الفكر القانوني الحديث التعبير الأسمى عن إرادة الأمة والإطار الناظم للعلاقة بين السلطة والمجتمع والضامن الأعلى للحقوق والحريات فهو ليس مجرد وثيقة قانونية جامدة بل يمثل عقدًا اجتماعيًا وسياسيًا يؤسس لشرعية الحكم ويحدد معالم الدولة ويرسم حدود السلطة ويضبط ممارستها ومن هذا المنطلق فإن بناء دستور دائم في أي دولة لاسيما تلك التي تمر بمراحل انتقالية يُعدّ عملية مركبة ومعقدة تتجاوز الصياغة القانونية إلى إعادة تشكيل البنية السياسية والاجتماعية للدولة و تبرز الحالة الليبية بوصفها نموذجًا إشكاليًا بامتياز في مجال بناء الدساتير حيث شهدت البلاد منذ سنة 2011 تحولات جذرية على المستويات كافة عقب انهيار النظام السياسي السابق ودخولها في مرحلة انتقالية مفتوحة لم تستقر ملامحها حتى الآن وقد ترتب على ذلك غياب إطار دستوري دائم واستمرار العمل بإعلان دستوري مؤقت خضع لتعديلات متكررة الأمر الذي أفرز حالة من عدم الاستقرار القانوني والمؤسسي وأضعف من قدرة الدولة على بسط سلطتها وتحقيق أهدافها الأساسية لقد كان من المفترض أن تمثل العملية الدستورية في ليبيا مدخلًا نحو بناء دولة القانون والمؤسسات غير أن هذا المسار واجه منذ بدايته تحديات عميقة حالت دون استكماله على النحو المأمول فعلى الرغم من انتخاب هيئة تأسيسية لصياغة مشروع الدستور وما بذلته من جهود في إعداد نص دستوري إلا أن هذا المشروع ظل حبيس التجاذبات السياسية ولم يتمكن من المرور إلى مرحلة الاستفتاء الشعبي بسبب جملة من الإشكالات التي تتداخل فيها الأبعاد السياسية والقانونية والمجتمعية وتتجلى أولى هذه الإشكالات في طبيعة البيئة السياسية التي أُنتج فيها المشروع الدستوري حيث اتسمت هذه البيئة بانقسام حاد في مراكز السلطة وتعدد الجهات التي تدّعي الشرعية مما أفرز حالة من الصراع المؤسسي انعكست سلبًا على مجمل العملية الدستورية فبدل أن يكون

الدستور أداة لتوحيد المؤسسات وتنظيمها أصبح بدوره موضوعًا للنزاع تسعى كل جهة إلى توظيفه بما يخدم مصالحها السياسية وهو ما يتنافى مع الطبيعة التوافقية التي يفترض أن تميز العملية التأسيسية وأن غياب الاستقرار القانوني نتيجة الاعتماد على إعلان دستوري مؤقت خضع لتعديلات متكررة قد أضعف من وضوح القواعد المنظمة للعملية الدستورية وأدى إلى بروز تفسيرات متباينة بشأن الإجراءات الواجب اتباعها لاعتماد الدستور وقد انعكس ذلك في الجدل الذي أثير حول مشروعية الهيئة التأسيسية وحول مدى تمثيلها لمختلف مكونات المجتمع الليبي فضلًا عن الخلافات المتعلقة بآلية الاستفتاء وشروط إقراره ولا يمكن إغفال البعد المجتمعي في هذه الإشكالية حيث يتسم المجتمع الليبي بتنوعه القبلي والجهوي في ظل غياب تقاليد راسخة للحوار السياسي والمؤسسي الأمر الذي جعل من الصعب تحقيق توافق وطني شامل حول القضايا الجوهرية التي ينبغي أن يتضمنها الدستور مثل شكل الدولة ونظام الحكم وتوزيع الثروة والسلطة وقد أدى هذا الوضع إلى بروز مطالب متعارضة عكست في جوهرها انقسامات عميقة داخل المجتمع وهو ما زاد من تعقيد المسار الدستوري ويُضاف إلى ذلك العامل الأمني الذي يُعدّ من أبرز التحديات التي تواجه بناء دستور دائم في ليبيا حيث أدى انتشار السلاح خارج إطار الدولة واستمرار النزاعات المسلحة في بعض المناطق إلى إضعاف سلطة المؤسسات وتعطيل العديد من الاستحقاقات السياسية بما في ذلك الاستفتاء على مشروع الدستور إذ لا يمكن تصور إجراء عملية دستورية سليمة في ظل غياب الحد الأدنى من الأمن والاستقرار الذي يكفل حرية التعبير والمشاركة الشعبية ومن ناحية أخرى لعبت التدخلات الإقليمية والدولية دورًا لا يُستهان به في تعقيد المشهد الليبي حيث تداخلت مصالح القوى الخارجية مع الصراع الداخلي مما أثر على مسار العملية السياسية برمتها بما في ذلك المسار الدستوري وقد أسهم هذا التدخل في تكريس حالة الانقسام وإضعاف فرص الوصول إلى توافق وطني مستقل وهو ما يطرح إشكالية مدى قدرة الليبيين على صياغة دستورهم بعيدًا عن الضغوط الخارجية.

وفي ظل هذه المعطيات تبرز إشكالية بناء دستور دائم في ليبيا بوصفها إحدى أبرز الإشكاليات المعاصرة في القانون الدستوري لاسيما في سياق الدول الخارجة من النزاعات فهي لا تتعلق فقط بإعداد نص قانوني بل ترتبط بإعادة بناء الدولة على أسس جديدة تستند إلى الشرعية الدستورية وتحقيق التوازن بين السلطة والحرية وضمان وحدة الدولة واستقرارها وانطلاقًا من ذلك تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها

تسعى إلى تحليل واقع العملية الدستورية في ليبيا تحليلًا معمقًا من خلال الوقوف على أبرز التحديات التي تعيق بناء دستور دائم سواء كانت ذات طبيعة سياسية أو قانونية أو مجتمعية أو أمنية تهدف إلى استشراف الحلول الممكنة لتجاوز هذه التحديات في ضوء التجارب المقارنة والمعايير الدولية ذات الصلة بما يسهم في تقديم رؤية علمية متكاملة تدعم جهود بناء الدولة في ليبيا.

أولاً- مشكلة الدراسة:

تُعدّ مسألة بناء دستور دائم في الدول التي تمر بمراحل انتقالية من أعقد الإشكاليات التي يواجهها القانون الدستوري المعاصر حيث تتجاوز هذه العملية مجرد صياغة نص قانوني إلى كونها تعبيرًا عن إعادة تأسيس الدولة على أسس جديدة تستند إلى الشرعية والتوافق والاستقرار فالدستور لا يُنظر إليه بوصفه وثيقة قانونية جامدة، بل باعتباره عقدًا اجتماعيًا يعكس إرادة جماعية ويؤسس لنظام سياسي قادر على إدارة التعددية وتحقيق التوازن بين السلطة والحرية غير أن هذه العملية تزداد تعقيدًا في الحالات التي تشهد انقسامات سياسية حادة وضعفًا في المؤسسات وغيابًا للاستقرار الأمني وهو ما ينطبق بشكل واضح على الحالة الليبية منذ سنة 2011م فقد دخلت ليبيا في مرحلة انتقالية طويلة اتسمت بغياب إطار دستوري دائم واعتماد إعلان دستوري مؤقت خضع لتعديلات متكررة الأمر الذي أفرز حالة من السيولة القانونية وعدم اليقين المؤسسي وأدى إلى إضعاف الشرعية الدستورية لمختلف السلطات القائمة وفي ظل هذا الواقع برزت محاولات متعددة لصياغة دستور دائم كان أبرزها انتخاب هيئة تأسيسية لصياغة مشروع الدستور غير أن هذه الجهود لم تُفضِ إلى اعتماد دستور نهائي بسبب جملة من التحديات المتشابكة فقد تزامنت العملية الدستورية مع انقسام سياسي ومؤسسي عميق تمثل في تعدد الحكومات والبرلمانات وتنازع الشرعية بين الفاعلين السياسيين مما انعكس سلبًا على مسار صياغة الدستور وأفقده البيئة السياسية اللازمة لنجاحه ولا يقتصر الأمر على البعد السياسي فحسب، بل يمتد إلى إشكالات قانونية جوهرية تتعلق بغياب قاعدة دستورية مستقرة تُنظم العملية التأسيسية، فضلًا عن الجدل حول مشروعية الأجسام القائمة، وحدود اختصاصاتها ومدى إلزامية مخرجاتها و أن ضعف القضاء الدستوري وعدم قدرته على حسم النزاعات ذات الطابع الدستوري بشكل فعال، ساهم في تعميق حالة الغموض القانوني وفتح المجال أمام تفسيرات متعارضة للنصوص المنظمة للمرحلة الانتقالية إلى جانب ذلك تبرز التحديات المجتمعية كعامل حاسم في تعثر بناء الدستور حيث يعاني المجتمع الليبي من

انقسامات قبلية وجهوية وسياسية انعكست في اختلاف الرؤى حول شكل الدولة ونظام الحكم وتوزيع الثروة والسلطة وقد أدى غياب توافق وطني شامل إلى التشكيك في مشروع الدستور ورفضه من قبل بعض المكونات مما حال دون طرحه للاستفتاء أو اعتماده كإطار جامع للدولة و لا يمكن إغفال تأثير الوضع الأمني الهش وانتشار السلاح خارج إطار الدولة في إضعاف قدرة المؤسسات على إدارة العملية الدستورية بشكل فعال فضلًا عن تأثير التدخلات الإقليمية والدولية التي أسهمت في تعقيد المشهد السياسي وأثرت بشكل غير مباشر على فرص التوصل إلى توافق دستوري.

وفي ضوء ما سبق تتجلى مشكلة الدراسة في وجود فجوة واضحة بين الأهمية النظرية والعملية لبناء دستور دائم في ليبيا وبين الواقع الفعلي الذي يشهد تعثرًا مستمرًا في هذا المسار فبينما يُفترض أن يكون الدستور أداة لتحقيق الاستقرار وترسيخ الشرعية أصبح في الحالة الليبية موضوعًا للصراع والتجاذب الأمر الذي يطرح تساؤلات جوهرية حول أسباب هذا التعثر وطبيعة التحديات التي تعيقه ومدى إمكانية تجاوزها في ظل الظروف الراهنة.

وبناءً عليه تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق لهذه الإشكالية من خلال تفكيك عناصرها المختلفة والوقوف على أسبابها الحقيقية مع الاستفادة من التجارب المقارنة في الدول التي مرت بظروف مشابهة بهدف الوصول إلى تصور متكامل يمكن أن يسهم في دعم المسار الدستوري في ليبيا وتمكينها من الانتقال نحو دولة القانون والمؤسسات.

ثانياً- تساؤلات الدراسة:

1-ما طبيعة التحديات السياسية والقانونية والمؤسسية التي تعيق بناء دستور دائم في ليبيا وما مدى تأثيرها على تعثر المسار الدستوري؟

2-إلى أي حد أسهم الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة في إضعاف الشرعية الدستورية وإفشال جهود التوافق حول مشروع الدستور؟

3-ما دور العوامل المجتمعية والأمنية في عرقلة اعتماد دستور دائم وكيف انعكست هذه العوامل على فرص إجراء استفتاء دستوري توافقي؟

4-ما هي الآليات الدستورية والسياسية الكفيلة بتجاوز هذه التحديات وبناء دستور توافقي يحقق الاستقرار ويؤسس لدولة القانون في ليبيا؟

ثالثاً- اهداف الدراسة:

1-تحليل وتفكيك طبيعة التحديات السياسية والقانونية والمؤسسية التي تعيق بناء دستور دائم في ليبيا وبيان مدى تأثيرها في تعثر المسار الدستوري .

2- تقييم أثر الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة على إضعاف الشرعية الدستورية وبيان انعكاس ذلك على فرص التوصل إلى توافق حول مشروع الدستور .

3-دراسة دور العوامل المجتمعية والأمنية في عرقلة اعتماد دستور دائم مع إبراز تأثيرها على إمكانية تنظيم استفتاء دستوري توافقي .

4- اقتراح آليات دستورية وسياسية فعالة من شأنها تجاوز التحديات القائمة بما يسهم في بناء دستور توافقي يحقق الاستقرار ويؤسس لدولة القانون في ليبيا.

رابعاً-اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

- الأهمية العلمية:

1- تُسهم الدراسة في إثراء الفقه الدستوري المعاصر من خلال تحليل إشكالية بناء الدساتير في الدول الانتقالية مع التركيز على الحالة الليبية بوصفها نموذجًا مركبًا ومعقدًا .

2- تعزز الدراسة الإطار النظري المتعلق بمفاهيم الشرعية الدستورية والتأسيس الدستوري من خلال إبراز التداخل بين العوامل السياسية والقانونية في تشكيل النصوص الدستورية .

3- تقدم الدراسة إضافة علمية في مجال تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي وبناء الدساتير بما يدعم تطوير نظريات القانون الدستوري في البيئات غير المستقرة .

4- تُسهم الدراسة في توسيع نطاق الدراسات المقارنة في القانون الدستوري عبر ربط التجربة الليبية بالتجارب الدولية في بناء الدساتير واستخلاص أنماط تفسيرية قابلة للتعميم.

-الأهمية العملية:

1-تقديم إطار تحليلي يساعد صُنّاع القرار في ليبيا على فهم العوائق الحقيقية التي تعترض بناء دستور دائم بما يسهم في صياغة سياسات أكثر فاعلية لمعالجة هذه التحديات.

2-الإسهام في دعم جهود المؤسسات التشريعية والتنفيذية من خلال اقتراح آليات عملية لتعزيز التوافق السياسي وتفعيل المسار الدستوري بشكل واقعي.

3-توفير رؤية تطبيقية يمكن أن تستفيد منها الهيئات المعنية بالعملية الدستورية خاصة فيما يتعلق بتنظيم الاستفتاء الدستوري وضمان شرعيته وشفافيته.

4-تعزيز دور المجتمع المدني والفاعلين المحليين والدوليين عبر تقديم توصيات عملية تدعم نشر الثقافة الدستورية والمشاركة المجتمعية في بناء دستور توافقي.

خامسا-مفاهيم الدراسة:

الدستور الدائم لا يُنظر إليه مجرد وثيقة قانونية تنظم السلطات العامة، بل باعتباره تعبيرًا عن توافق وطني شامل يؤسس لشرعية مستقرة ومن ثمّ فإن غيابه أو تعثر اعتماده يعكس في جوهره خللًا في بنية التوافق السياسي والاجتماعي داخل الدولة ويُعدّ الانقسام السياسي من أبرز الظواهر التي تُلقي بظلالها على العملية الدستورية إذ يؤدي إلى تعدد مراكز السلطة وتضارب الشرعيات مما يُفرغ الجهود الدستورية من مضمونها التوافقي ويحول دون إنتاج دستور يحظى بقبول عام.

1- الدستور الدائم : يُقصد به تلك الوثيقة القانونية العليا التي تُنظم شكل الدولة ونظام الحكم فيها وتُحدد اختصاصات السلطات العامة والعلاقة بينها وتكفل الحقوق والحريات وتتميز بطابع الاستقرار والاستمرارية بخلاف الدساتير المؤقتة التي تُعتمد خلال المراحل الانتقالية. (الطماوي، 1988: 15).

2-الانقسام السياسي : هو حالة من التنازع والتباين الحاد بين القوى السياسية داخل الدولة تؤدي إلى غياب التوافق حول القضايا الأساسية المتعلقة بإدارة الحكم ويتجلى هذا الانقسام في تعدد مراكز السلطة وتضارب الشرعيات سواء على المستوى التشريعي أو التنفيذي و يرتبط غالبًا بضعف المؤسسات وغياب إطار دستوري مستقر ينظم العلاقة بين الفاعلين السياسيين ويؤثر الانقسام السياسي سلبًا على الاستقرار العام ويُعقّد مسارات الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة وفي السياقات الانتقالية يُعدّ من أبرز العوائق أمام صياغة دستور توافقي يعكس الإرادة الجماعية. (النف، 2026: 82).

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية للمحاور الرئيسية الآتية:

أولاً- التحديات البنيوية لبناء الدستور:

يُعدّ بناء دستور دائم أحد أكثر الملفات تعقيدًا وإشكالية منذ سقوط النظام السابق سنة 2011م إذ لم تكن الإشكالية دستورية فحسب، بل اتخذت أبعادًا سياسية وأمنية ومؤسسية متداخلة جعلت من عملية الدسترة مسارًا متعثرًا ومفتوحًا على احتمالات متعددة دون حسم نهائي ويمكن فهم "التحديات البنيوية" لبناء الدستور في ليبيا باعتبارها مجموعة من العوائق العميقة المرتبطة بطبيعة النظام السياسي الانتقالي

وبنية الدولة الضعيفة وتعدد مراكز القوة وتنازع الشرعيات وهي عناصر متشابكة حالت دون الوصول إلى توافق وطني مستقر حول الوثيقة الدستورية ويُعدّ الانقسام السياسي من أبرز العوائق البنيوية أمام بناء دستور دائم حيث تعيش ليبيا منذ سنوات حالة من الازدواج المؤسساتي وتعدد السلطات التنفيذية والتشريعية ما أضعف فكرة "الإرادة الدستورية الموحدة" التي تُعد شرطًا أساسيًا لنجاح أي عملية تأسيس دستوري فغياب مركز سياسي موحد قادر على فرض الحد الأدنى من التوافق جعل عملية صياغة الدستور رهينة للتجاذبات بين قوى سياسية وجهوية متنافسة لكل منها تصور مختلف لطبيعة الدولة ونظام الحكم وقد أشار عدد من الدراسات إلى أن الانقسام السياسي في ليبيا بعد 2014م أدى إلى تعطيل المسار الدستوري حيث أصبحت كل سلطة سياسية تعتبر نفسها الممثل الشرعي الوحيد مما انعكس مباشرة على شرعية هيئة صياغة الدستور وعلى قابلية مخرجاتها للتطبيق العملي و أن استمرار الصراع على السلطة بين الحكومات المتعاقبة جعل الدستور يُنظر إليه كأداة صراع سياسي وليس كإطار جامع، وهو ما أفقد العملية الدستورية بعدها التوافقي من الناحية القانونية تعاني ليبيا من غياب "المرجعية الدستورية المستقرة"، إذ تحكم البلاد إعلانات دستورية مؤقتة متغيرة، لا توفر إطارًا واضحًا ونهائيًا لتنظيم السلطة أو تحديد صلاحيات الهيئات القائمة، هذا الوضع خلق فراغًا دستوريًا ممتدًا جعل كل عملية تعديل أو مبادرة لصياغة دستور جديد تصطدم بإشكاليات مشروعية وأساس قانوني غير مستقر. (الحسنوني، 2026: 400)

وأن الخلاف حول القواعد المنظمة لاعتماد الدستور (مثل شروط الاستفتاء ونِسَب القبول) أسهم في تعقيد العملية حيث اعتبر بعض الفاعلين السياسيين أن آليات الإقرار غير عادلة أو لا تعكس التوازنات الجهوية وهو ما جعل النص الدستوري محل نزاع حتى قبل دخوله حيز التطبيق وتبرز هنا إشكالية "الشرعية الإجرائية" مقابل "الشرعية التوافقية" حيث لم يتم التوصل إلى صيغة قانونية تحظى بقبول شامل وتُعد هشاشة المؤسسات العامة من أهم العوائق البنيوية، إذ تعاني الدولة الليبية من ضعف الإدارة العامة وتآكل أجهزة الحكم المحلي وغياب الاستقرار داخل المؤسسات السيادية هذا الضعف المؤسسي انعكس بشكل مباشر على العملية الدستورية سواء من حيث القدرة الفنية على إدارة الحوار الوطني أو من حيث ضمان تنفيذ المخرجات الدستورية لاحقًا و أن تداخل الصلاحيات بين مؤسسات متنازعة على الشرعية أدى إلى غياب بيئة مؤسسية محايدة قادرة على احتضان مشروع الدستور وقد أظهرت

التجارب المقارنة في ليبيا أن المؤسسات الانتقالية غالبًا ما تعمل في ظل ضغط سياسي وأمني شديد مما يقلل من فعاليتها ويحد من استقلاليتها وهو ما أكدته تقارير بحثية دولية حول مسار الدسترة في ليبيا باعتبارها عملية تتم في بيئة "غير مستقرة ومجزأة ولا يمكن فصل التحديات الدستورية عن الوضع الأمني الهش حيث أدى انتشار الجماعات المسلحة وتعدد مراكز القوة العسكرية إلى تقويض سلطة الدولة المركزية هذا الوضع خلق بيئة غير آمنة للنقاش الدستوري وجعل أي توافق سياسي عرضة للتراجع أو الانهيار بفعل التوترات الأمنية و أن غياب احتكار الدولة لاستخدام القوة جعل من الصعب فرض نتائج العملية الدستورية على كامل الإقليم الليبي وهو ما يضعف من جدوى أي دستور لا يستند إلى سلطة تنفيذية موحدة قادرة على تطبيقه فعليًا ومن التحديات البنيوية أيضًا الانقسام الاجتماعي والجهوي العميق بين الأقاليم الليبية (طرابلس، برقة، فزان) وهو انقسام تاريخي أعيد إنتاجه بعد 2011م في سياق سياسي أكثر حدة هذا الانقسام انعكس على النقاشات الدستورية المتعلقة بشكل الدولة (مركزية أم فدرالية) وتوزيع الثروة، والتمثيل السياسي مما جعل الوصول إلى صيغة توافقية أمرًا بالغ الصعوبة وقد بينت الدراسات أن مسألة التمثيل داخل الهيئات الدستورية نفسها كانت محل جدل خاصة فيما يتعلق بتوزيع المقاعد بين الأقاليم والفئات الاجتماعية وهو ما أضعف ثقة بعض الأطراف في العملية الدستورية منذ بدايتها. (أبو حمرة، 2019: - 60)

يتضح مما سبق أن تعثر بناء دستور دائم في ليبيا لا يعود إلى عامل واحد، بل إلى بنية مركبة من التحديات السياسية والقانونية والمؤسسية والأمنية والاجتماعية، فغياب الدولة المستقرة وتعدد مراكز الشرعية وضعف المؤسسات واستمرار الانقسام الجهوي كلها عوامل أنتجت بيئة غير مواتية لنجاح أي مشروع دستوري جامع وبالتالي فإن نجاح العملية الدستورية في ليبيا لا يرتبط فقط بصياغة نص قانوني متقدم، بل يتطلب أولًا إعادة بناء الدولة ذاتها على أسس مؤسسية مستقرة وتوحيد مراكز القرار وخلق توافق سياسي واجتماعي واسع بما يجعل من الدستور تعبيرًا عن إرادة وطنية جامعة وليس مجرد تسوية مؤقتة بين قوى متنازعة.

ثانياً- أزمة الشرعية الدستورية والانقسام السياسي:

تمثل أزمة الشرعية الدستورية والانقسام السياسي أحد أبرز الإشكالات البنيوية التي أعاقت بناء الدولة بعد عام 2011م إذ لم تكن الأزمة مجرد خلاف قانوني حول نصوص دستورية، بل تحولت إلى انعكاس مباشر لتعدد مراكز القوة وتفكك السلطة

السياسية بما أفرغ مفهوم الشرعية الدستورية من مضمونه التقليدي القائم على وحدة مصدر السلطة وسيادة الدستور لقد أدّى انهيار النظام السياسي السابق سنة 2011م إلى فراغ دستوري مؤسسي، حاول "الإعلان الدستوري المؤقت" الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي أن يملأه باعتباره مرجعًا انتقالياً، غير أن هذا الإعلان نفسه خضع لسلسلة تعديلات متكررة بفعل التجاذبات السياسية والعسكرية، الأمر الذي أضعف استقراره وأفقده القدرة على تأسيس مرجعية دستورية جامعة وبدلاً من أن يكون إطاراً انتقالياً موحِّداً، تحول إلى أداة صراع بين القوى السياسية المختلفة، خاصة مع تعاظم دور التشكيلات المسلحة وتداخلها مع المؤسسات السياسية وهو ما أدى إلى تآكل مبدأ سمو القاعدة الدستورية لصالح منطق القوة والواقع الفعلي أثر الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة كان حاسماً في إعادة تشكيل مفهوم الشرعية في ليبيا، إذ لم تعد الشرعية تستند إلى مصدر واحد يتمثل في الشعب عبر مؤسسات منتخبة، بل أصبحت موزعة بين حكومات متنازعة في الشرق والغرب ومجالس تشريعية متنافسة وكيانات عسكرية تفرض نفوذها على الأرض هذا التعدد في مراكز القرار أدى إلى إنتاج ما يمكن تسميته بـ "الشرعية المتنازعة" حيث تدّعي كل سلطة امتلاك التفويض الدستوري والقانوني في حين تُنزع عن الأخرى هذه الصفة، مما خلق حالة من الازدواج المؤسسي والانقسام الوظيفي للدولة وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية التي فقدت قدرتها على إنتاج توافقات مستقرة بشأن القواعد الدستورية المنظمة للمرحلة الانتقالية. (الحضيري، 2023: 38)

ويشير عدد من الدراسات إلى أن الصراع حول الإطار الدستوري في ليبيا بعد 2011م لم يكن مجرد خلاف قانوني، بل كان جزءاً من صراع أعمق على إعادة تشكيل الدولة ذاتها حيث ساهم الانقسام السياسي في تعطيل مسار بناء الدستور الدائم وأدى إلى إطالة المرحلة الانتقالية دون أفق زمني واضح للاستقرار الدستوري و أن ضعف المؤسسات الوطنية وتعدد مراكز النفوذ المسلحة والسياسية جعل من الصعب فرض مرجعية دستورية موحدة وهو ما عمّق أزمة الشرعية وأضعف فكرة الدولة الجامعة انعكاس هذا الوضع على الشرعية الدستورية كان واضحاً، إذ أصبحت الشرعية في الواقع الليبي شرعية وظيفية أو أمر واقع أكثر منها شرعية قانونية مؤسسة على الدستور فالحكومات المتعاقبة لم تنبثق من إطار دستوري مستقر، بل من تفاهمات سياسية مؤقتة واتفاقات هشة غالباً ما تنهار عند أول اختبار سياسي أو عسكري هذا الوضع أدى إلى تراجع مبدأ سيادة القانون لصالح منطق التوازنات

السياسية والميدانية وهو ما جعل الدستور مشروعاً مؤجلاً باستمرار وليس مرجعية نافذة وملزمة أما على مستوى مشروع الدستور، فقد كان الانقسام السياسي أحد أهم العوامل التي أدت إلى إفشال جهود التوافق حوله فرغم انتخاب هيئة صياغة الدستور سنة 2014م ومحاولاتها إعداد مشروع دستور دائم، إلا أن غياب بيئة سياسية مستقرة واستمرار الانقسام بين الشرق والغرب وتضارب المصالح بين القوى السياسية والعسكرية كلها عوامل أدت إلى تعطيل المسار الدستوري و أن عدم الاتفاق على القواعد الإجرائية للاعتماد والاستفتاء، إضافة إلى غياب الثقة بين الفاعلين السياسيين جعل من مشروع الدستور نفسه ساحة صراع إضافية بدل أن يكون أداة لتوحيد الدولة وتُظهر التجربة الليبية أن فشل التوافق الدستوري لم يكن تقنياً أو قانونياً فحسب، بل كان سياسياً بالأساس، إذ ارتبط بغياب إرادة سياسية جامعة وباستمرار منطق تقاسم النفوذ بدلاً من بناء عقد اجتماعي جديد وقد أدى ذلك إلى بقاء ليبيا في حالة " اللا دستور الفعلي"، حيث تتعايش النصوص المؤقتة مع واقع سياسي منقسم دون قدرة على إنتاج شرعية دستورية مستقرة. (عفيف واخرون، 2023: 565)

يمكن القول إن أزمة الشرعية الدستورية في ليبيا ليست مجرد أزمة نصوص بل هي أزمة دولة في جوهرها نتجت عن تفكك السلطة وتعدد مراكزها وأدت إلى إضعاف الشرعية الدستورية وتحويلها إلى شرعية متنازع عليها و ساهمت في إفشال كل محاولات بناء دستور توافقي جامع وهو ما يؤكد أن تجاوز هذه الأزمة يقتضي أولاً توحيد مراكز السلطة وإعادة بناء الثقة السياسية باعتبارهما شرطين أساسيين لأي مشروع دستوري ناجح.

ثالثاً- العوامل المجتمعية والأمنية وتأثيرها على المسار الدستوري:

يمثل المسار الدستوري في ليبيا منذ عام 2011م أحد أكثر المسارات السياسية تعقيداً في التجارب الدستورية المقارنة في العالم العربي، إذ لم يتعثر بسبب الإشكالات القانونية أو المؤسسية فحسب، بل أيضاً نتيجة تداخل عوامل مجتمعية وأمنية عميقة أعادت تشكيل البيئة السياسية برمتها وجعلت من عملية بناء الدستور عملية غير مكتملة ومفتوحة على التأجيل المستمر ويُلاحظ أن هذه العوامل لم تكن خارجية عن المسار الدستوري، بل كانت جزءاً بنيوياً منه بحيث أثرت في شرعية العملية التأسيسية وفي قدرة الأطراف السياسية والاجتماعية على التوصل إلى توافق حول مشروع وطني جامع فيما يتعلق بدور العوامل المجتمعية في عرقلة اعتماد الدستور، يمكن القول إن المجتمع الليبي بعد 2011م دخل مرحلة إعادة تشكيل الهوية السياسية

والاجتماعية في ظل غياب مؤسسات جامعة قادرة على إنتاج إجماع وطني مستقر فقد أدت سنوات الحكم المركزي السابق ثم الانهيار المؤسسي اللاحق إلى بروز هويات فرعية محلية وجهوية وقبلية أصبحت فاعلاً رئيسياً في الحياة السياسية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على أعمال الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور فبدلاً من أن يكون النقاش الدستوري قائماً على أساس وطني جامع، اتجه في كثير من الأحيان إلى منطق المحاصصة غير المعلنة أو الدفاع عن مصالح مناطقية، خصوصاً في قضايا شديدة الحساسية مثل توزيع الثروات ونظام الحكم وموقع اللغة والهوية وطبيعة الدولة بين المركزية واللامركزية (يحياوي، 2021: 65)

وقد أفرز هذا الواقع الاجتماعي حالة من "التجزئة التوافقية" التي حالت دون بلورة عقد اجتماعي موحد حيث تباينت تصورات الليبيين حول شكل الدولة ذاتها، بين من يدعو إلى دولة مركزية قوية، ومن يطالب بلامركزية موسعة تصل إلى الحكم الذاتي المحلي و ساهمت الانقسامات الأيديولوجية بين التيارات الإسلامية والمدنية إضافة إلى ضعف الثقة بين المكونات الاجتماعية في تعميق أزمة التوافق الدستور و يشير بعض الباحثين إلى أن الحراك الدستوري في ليبيا بعد 2011م تميز بضعف البيئة التوافقية اللازمة لصناعة الدساتير في مراحل الانتقال السياسي، نتيجة غياب "الحد الأدنى من الإجماع الوطني" حول قواعد اللعبة السياسية الجديدة، وهو ما جعل الدستور رهينة الانقسام الاجتماعي والسياسي بدل أن يكون أداة لتجاوزه أما على مستوى تأثير الوضع الأمني على العملية الدستورية، فإن الحالة الأمنية في ليبيا شكلت أحد أهم العوامل التي أعاقت الانتقال الدستوري من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الإقرار فقد شهدت البلاد منذ 2011م تدهوراً تدريجياً في احتكار الدولة لاستخدام القوة، مع انتشار واسع للجماعات المسلحة وتعدد مراكز النفوذ الأمني خارج إطار المؤسسات الرسمية هذا الوضع أدى إلى خلق بيئة سياسية غير مستقرة، انعكست بشكل مباشر على عمل المؤسسات الدستورية، سواء من حيث القدرة على الاجتماع بشكل منتظم أو ضمان سلامة العملية الانتخابية والاستفتائية المرتبطة بالدستور وأن الانقسام الأمني بين مناطق مختلفة من البلاد، وتداخل النفوذ العسكري مع النفوذ السياسي أسهما في إضعاف السلطة المركزية، وجعلا من تطبيق أي توافق دستوري أمراً بالغ الصعوبة إذ أن الدستور، بوصفه تعاقداً قانونياً أعلى، يحتاج إلى حد أدنى من الاستقرار الأمني الذي يضمن احترام مخرجاته وهو ما لم يتوفر بشكل كافٍ في الحالة الليبية وتشير دراسات حديثة حول الأمن القومي الليبي إلى أن تفكك المنظومة الأمنية

وتعدد القوى المسلحة كان من أبرز التحديات البنيوية التي أعاقت بناء الدولة بعد 2011م وأسهمت في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي و أن ضعف مؤسسات الدولة الأمنية وتداخل الصراعات الداخلية مع التدخلات الخارجية عمّق من هشاشة البيئة السياسية، مما جعل أي مسار دستوري عرضة للتعطيل أو الانهيار عند أول أزمة سياسية أو عسكرية وانعكاس هذه العوامل المجتمعية والأمنية على فرص إجراء استفتاء دستوري توافقي يظهر بوضوح في تعثر كل المحاولات السابقة لإقرار الدستور عبر آلية الاستفتاء الشعبي فغياب البيئة الآمنة والمحايدة سياسياً حال دون ضمان شروط النزاهة والقبول العام بنتائج أي عملية تصويت وطنية و أن الانقسام المجتمعي الحاد حول مشروع الدستور ذاته، وعدم وجود إجماع حول شرعيته أو مضامينه جعلا من فكرة الاستفتاء محفوفة بمخاطر الانقسام بدل أن تكون أداة لحسم الخلاف إضافة إلى ذلك، فإن تسييس العملية الدستورية من قبل الفاعلين السياسيين والعسكريين، واستخدامها كأداة في الصراع على السلطة، أدى إلى فقدان الثقة في إمكانية إنتاج دستور توافقي. وفي ظل هذه الظروف، لم يعد الاستفتاء مجرد آلية ديمقراطية، بل أصبح رهين ميزان القوى السياسي والأمني القائم وهو ما أفقده وظيفته التأسيسية فإن استمرار غياب الاستقرار الأمني وتعمق الانقسام المجتمعي جعلا من تحقيق استفتاء دستوري شامل وتوافقي أمراً صعب التحقق في المدى القريب، ما لم يتم أولاً بناء أرضية سياسية وأمنية واجتماعية أكثر استقراراً وتوافقاً. (القاضي، 2025م: 558)

يمكن القول إن التجربة الليبية تكشف عن أن المسار الدستوري في حالات الانتقال السياسي لا يتأثر فقط بالنصوص والإجراءات القانونية بل يتحدد بدرجة أساسية بمدى نضج البيئة المجتمعية وقدرة الدولة على فرض الحد الأدنى من الاستقرار الأمني وبدون ذلك يظل الدستور مشروعاً مؤجلاً لا يعكس توافقاً وطنياً بقدر ما يعكس استمرار الصراع حول الدولة ذاتها.

رابعاً- آليات المعالجة وبناء الدستور التوافقي:

يُعدّ موضوع بناء الدستور التوافقي وتطوير آليات المعالجة السياسية والدستورية من أكثر الإشكاليات تعقيدًا وحساسية، نظرًا لخصوصية التجربة الليبية بعد عام 2011م حيث تداخلت عوامل الانقسام السياسي وتعدد مراكز الشرعية، وضعف المؤسسات الدستورية الانتقالية، مما جعل مسار بناء الدولة الدستورية مسارًا غير مكتمل ومفتوحًا على احتمالات متعددة ومن ثمّ فإن تحليل الآليات الدستورية والسياسية

لتجاوز التحديات وسبل تحقيق التوافق الوطني ومتطلبات بناء دستور دائم، يقتضي مقاربة نقدية تستحضر الواقع الليبي وتستند إلى الأدبيات القانونية المقارنة والدراسات الأكاديمية ذات الصلة إن الآليات الدستورية والسياسية لتجاوز التحديات في الحالة الليبية ترتبط أساسًا بقدرة الفاعلين السياسيين على الانتقال من منطق الصراع الصفري إلى منطق التوافق الدستوري، فقد أظهرت التجربة الليبية منذ الإعلان الدستوري المؤقت لسنة 2011م أن الاعتماد على النصوص الانتقالية دون وجود مؤسسات مستقرة أو توافق سياسي واسع قد أدى إلى إطالة المرحلة الانتقالية بدل إنهائها، ويُلاحظ في هذا السياق أن محاولات صياغة الدستور، خصوصًا عبر الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، اصطدمت بتباين عميق بين القوى السياسية حول طبيعة النظام السياسي (مركزي أم لامركزي)، وشكل الدولة ومصادر التشريع وهو ما يعكس أزمة "التوافق المسبق" الذي يُعد شرطًا أساسيًا في نجاح عمليات بناء الدساتير في الدول الخارجة من النزاعات وتشير بعض الدراسات إلى أن غياب بيئة سياسية مستقرة وضعف الثقة بين الأطراف أسهما في تعطيل مسار الدستور الليبي، رغم وجود محاولات متكررة لإعادة إطلاق الحوار الوطني(والي، 2021م: 226).

إن آليات المعالجة لا يمكن أن تقتصر على النصوص القانونية، بل يجب أن تشمل تفعيل الحوار الوطني الشامل بوصفه أداة لتجسير الفجوة بين الفاعلين بما في ذلك القوى السياسية والمجتمعية والقبلية وقد أثبتت التجربة الليبية أن المبادرات الحوارية السابقة رغم أهميتها افتقرت إلى الإلزام السياسي وإلى آليات تنفيذ واضحة، الأمر الذي جعل مخرجاتها عرضة للتعطيل أو التجميد، و أن تعدد مراكز القرار في ليبيا أدى إلى إضعاف قدرة أي سلطة على فرض مسار دستوري موحد وهو ما يعكس إشكالية "ازدواج الشرعية" التي تُعد من أبرز تحديات الانتقال الديمقراطي في ليبيا أما سبل تحقيق التوافق الوطني، فإنها ترتكز على إعادة بناء الثقة السياسية والاجتماعية، باعتبارها المدخل الأساسي لأي تسوية دستورية مستدامة، فالتوافق الوطني لا يُبنى فقط عبر المفاوضات السياسية، بل يتطلب معالجة جذور الانقسام الاجتماعي خاصة تلك المرتبطة بالتوزيع غير العادل للسلطة والثروة وبإشكاليات العدالة الانتقالية وتُبرز الأدبيات القانونية المتعلقة بليبيا أن نجاح المصالحة الوطنية يُعد شرطًا جوهريًا لبناء دستور دائم، باعتبار أن الدستور في الدول الخارجة من النزاعات لا يكون مجرد وثيقة قانونية، بل عقدًا اجتماعيًا جديدًا يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع و أن تحقيق التوافق الوطني يقتضي اعتماد آليات تشاركية

موسعة في صياغة الدستور تضمن تمثيل مختلف المكونات الجغرافية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الأطراف المهمشة وفي الحالة الليبية، يبرز البعد الجهوي (برقة، طرابلس، فزان) كعامل بنيوي في تشكيل المواقف السياسية، الأمر الذي يجعل من اللامركزية الموسعة أحد الحلول المطروحة لتجاوز مخاوف التهميش السياسي غير أن هذا الخيار يظل محل جدل بين من يراه ضمانة للاستقرار ومن يعتبره تهديدًا لوحدة الدولة اما فيما يتعلق بمتطلبات بناء دستور دائم يحقق الاستقرار ويؤسس لدولة القانون، فإن التجربة الليبية تُظهر أن نجاح أي دستور مستقبلي يتوقف على جملة من الشروط الجوهرية في مقدمتها ضرورة ترسيخ مبدأ سيادة القانون من خلال بناء قضاء مستقل وفاعل قادر على الفصل في النزاعات السياسية والدستورية و أن الدستور الدائم يجب أن يتضمن ضمانات واضحة لحقوق الإنسان والحريات العامة، وأن يؤسس لنظام حكم يقوم على الفصل بين السلطات وتوازنها، بما يمنع إعادة إنتاج الحكم الفردي أو السيطرة الأحادية على مؤسسات الدولة .

إن أهم المتطلبات الدستورية في الحالة الليبية معالجة إشكالية العلاقة بين الدين والدولة بشكل توافقي يوازن بين المرجعية الدستورية الحديثة والخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الليبي وهو ما يتطلب صياغة مرنة للنصوص الدستورية تسمح بالتعدد دون الإخلال بوحدة الإطار القانوني للدولة و أن ضمان الاستقرار الدستوري يستوجب إنشاء محكمة دستورية عليا مستقلة تكون لها صلاحية الرقابة على دستورية القوانين وحل النزاعات بين السلطات وهو عنصر أساسي في بناء دولة القانون فإن التجربة الليبية تؤكد أن بناء دستور توافقي ليس مجرد عملية تقنية قانونية، بل هو مسار سياسي واجتماعي طويل يتطلب إرادة سياسية حقيقية، ودعمًا مجتمعيًا واسعًا، وإشراكًا فعليًا لجميع الأطراف، فغياب هذه العناصر يجعل أي دستور، مهما كانت جودته القانونية، عرضة للتعطيل أو الرفض أو عدم التطبيق فإن التحدي الأكبر في الحالة الليبية لا يكمن فقط في صياغة نص دستوري متكامل، بل في القدرة على خلق بيئة سياسية ومؤسسية تسمح لهذا النص بأن يتحول إلى قاعدة فعلية لتنظيم السلطة وبناء دولة القانون. (أبوخشيم ، 2021م: 115).

يتضح أن آليات المعالجة وبناء الدستور التوافقي تمثل خطوة أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول التي تعاني من الانقسامات والصراعات فنجاح الدستور التوافقي يعتمد على الحوار الشامل ومشاركة مختلف القوى السياسية والاجتماعية دون إقصاء بما يضمن تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية و أن ترسيخ

مبادئ العدالة والمواطنة وسيادة القانون يسهم في تعزيز الثقة بين مكونات المجتمع والدولة وتبرز أهمية الإرادة السياسية والتوافق الوطني في تجاوز الخلافات وبناء مؤسسات دستورية مستقرة لذلك فإن بناء دستور توافقي يُعد مدخلًا مهمًا لتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار المستدام.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة أن عملية بناء دستور دائم في ليبيا تواجه تحديات بنيوية عميقة تعود أساسًا إلى الانقسام السياسي وتعدد مراكز الشرعية مما أضعف وحدة القرار الوطني و أن غياب مرجعية دستورية مستقرة في ظل الإعلانات الدستورية المؤقتة أدى إلى فراغ قانوني أعاق استقرار المسار الدستوري وتبرز أيضًا هشاشة المؤسسات العامة وضعف الإدارة كعامل مؤثر في عرقلة صياغة وتنفيذ مشروع الدستور أما الوضع الأمني غير المستقر وتعدد القوى المسلحة فقد حدّ من قدرة الدولة على فرض بيئة آمنة للحوار الدستوري إضافة إلى ذلك ساهم الانقسام الجهوي والاجتماعي في تعميق الخلاف حول شكل الدولة وتوزيع السلطة والثروة و أن غياب التوافق الوطني حول قواعد اعتماد الدستور زاد من تعقيد العملية وأضعف مشروعيتها وبذلك يتبين أن أزمة الدستور في ليبيا هي أزمة دولة ومؤسسات قبل أن تكون أزمة نص قانوني.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن أزمة الشرعية الدستورية في ليبيا ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بحالة الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة بعد عام 2011 مما أدى إلى إضعاف مفهوم الدولة الموحدة وقد نتج عن هذا الانقسام ظهور شرعيات متوازية ومتنازعة انعكست سلباً على استقرار المؤسسات الدستورية وأفقدتها القدرة على إنتاج قواعد قانونية ملزمة ومستقرة و أدى غياب التوافق السياسي إلى تعطيل مسار إعداد الدستور الدائم وتحويله إلى ساحة صراع بين القوى السياسية بدل أن يكون إطاراً جامعاً وأسهمت التدخلات المسلحة وتداخلها مع القرار السياسي في تعميق هشاشة الشرعية الدستورية وتراجع سيادة القانون وأصبح الدستور المؤقت أداة مؤقتة للصراع السياسي أكثر من كونه مرجعية انتقالية مستقرة وفي ظل هذا الواقع فشلت كل محاولات التوافق حول مشروع الدستور نتيجة غياب الإرادة السياسية الموحدة وبذلك يمكن القول إن الانقسام السياسي كان العامل الحاسم في إطالة الأزمة الدستورية وتعطيل بناء الدولة الدستورية في ليبيا.

3-بينت نتائج الدراسة أن العوامل المجتمعية في ليبيا بعد 2011 أسهمت بشكل مباشر في إضعاف فرص التوافق حول مشروع الدستور نتيجة تصاعد الانقسامات الجهوية والقبلية والأيديولوجية و أدى غياب الإجماع الوطني حول شكل الدولة ونظام الحكم إلى تعثر بناء عقد اجتماعي جامع وعمّق الوضع الأمني الهش وتعدد مراكز القوة المسلحة من صعوبة استمرار العملية الدستورية بشكل مستقر ومنتظم وقد انعكس تدهور البيئة الأمنية على قدرة المؤسسات الدستورية على العمل بكفاءة وعلى ضمان تنفيذ مخرجاتها و جعلت هذه الأوضاع من تنظيم استفتاء دستوري وطني شامل أمراً بالغ التعقيد من الناحية العملية والسياسية وأدى تداخل العاملين المجتمعي والأمني إلى تحويل المسار الدستوري إلى مسار متعثر وغير مكتمل وبذلك يتضح أن نجاح أي مشروع دستوري في ليبيا يظل مرهوناً بتحقيق حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي والأمني والتوافق السياسي.

4- أكدت نتائج الدراسة أن معالجة الأزمة الدستورية في ليبيا تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الأدوات الدستورية والسياسية في آن واحد وليس الاكتفاء بالحلول القانونية الشكلية يتبين أن نجاح أي مسار دستوري مرهون بتعزيز الحوار الوطني الشامل كآلية أساسية لبناء الثقة بين الأطراف المختلفة ويُظهر التحليل أن التوافق الوطني في ليبيا يظل شرطًا جوهريًا لنجاح عملية صياغة الدستور واستقراره كذلك فإن التجربة الليبية تؤكد أن الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة من أبرز العوائق أمام بناء دستور دائم ويبرز أيضًا أن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية تشكلان مدخلًا ضروريًا لتجاوز إرث الصراع وبناء عقد اجتماعي جديد وأن بناء دستور مستقر يتطلب ضمانات حقيقية لسيادة القانون وفصل السلطات واستقلال القضاء.

التوصيات:

1-ضرورة العمل على توحيد مراكز الشرعية السياسية في ليبيا وإنهاء حالة الازدواج المؤسسي بما يضمن استعادة وحدة القرار الوطني .

2-الإسراع في وضع إطار دستوري دائم وواضح ينهي حالة الاعتماد على الإعلانات الدستورية المؤقتة ويحد من الفراغ القانوني القائم .

3-دعم عملية إصلاح وبناء المؤسسات العامة وتعزيز كفاءتها الإدارية لضمان قدرتها على إدارة المرحلة الدستورية بكفاءة واستقرار .

4- تعزيز الأمن والاستقرار من خلال حصر السلاح بيد الدولة وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بما يسمح بتهيئة بيئة مناسبة للحوار الدستوري .

5- معالجة الانقسامات الجهوية والاجتماعية عبر سياسات دمج وطني عادلة تقلل من حدة التوترات حول توزيع السلطة والثروة .

6- ضرورة التوصل إلى توافق وطني شامل حول قواعد وإجراءات اعتماد الدستور بما يضمن مشروعيته وقبوله العام .

7- تحييد المسار الدستوري عن التجاذبات والصراعات السياسية وجعله عملية وطنية جامعة وليست ساحة تنافس سياسي .

8- تفعيل آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لمعالجة إرث الصراع وبناء الثقة بين المكونات السياسية والاجتماعية .

9- ترسيخ مبدأ سيادة القانون وتعزيز استقلال القضاء لضمان تطبيق فعلي وملزم للنصوص الدستورية والقانونية .

10-اعتماد مقاربة شاملة ومتكاملة تجمع بين الحلول السياسية والدستورية والأمنية باعتبار أن أزمة الدستور في ليبيا هي أزمة دولة ومؤسسات قبل أن تكون أزمة نصوص.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

المراجع:

1-الطماوي، سليمان محمد (1988م) النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة: دار الفكر العربي.

2- النف، عبد السلام أحمد سالم، وعبد السلام جمعة علي (2026 م) أثر الانقسام السياسي في مكانة ليبيا دوليًا"، مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، مج 4، ع 1.

3-الحسنوني، حسين علي إسماعيل (2026) القوانين الدستورية وتعديلاتها كعامل لإعادة إنتاج الأزمة السياسية في ليبيا: دراسة تحليلية للمراحل الانتقالية(2025–2011) ، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 5، ع 1.

4-أبوحمرة، الهادي علي يوسف (2019م)، المسار الدستوري الليبي 2014–2018.

5-الحضيري، عبد السلام (2023م)، التحديات السياسية لبناء الدولة في ليبيا: دراسة تحليلية للسيادة والشرعية بعد القذافي، مجلة البحوث متعددة التخصصات.

6-عفيف، احمد خليف واخرون(2023م) ، الازمة الليبية 2014-2018، صراع القوى السياسية والاجتماعية الداخلية وفشل الحل السياسي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية مج50، ع6 .

7-يحياوي، وسرية(2021م) ، إشكالية بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي ما بعد فترة 2011م: دراسة حالة ليبيا، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
8-القاضي، صهيب احمد عبد الله (2025م) ، مدى إمكانية الرقابة القضائية على أعمال الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج3، ع6.
9-والي، طه محمد(2021م) ، إشكاليات بناء الدستور في ليبيا ما بعد 2011م، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد والتجارة – الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا.
10-أبوخشيم، سالم محمد(2021)، إشكالية بناء الدولة والدستور في ليبيا بعد 2011، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.